

# مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي

تحديث لاهم التوقعات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

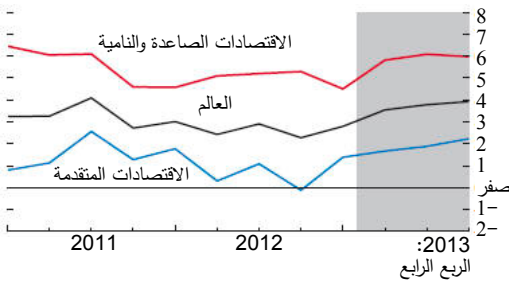
لنشر على النحو التالي:

في واشنطن العاصمة (بتوقيت الساحل الشرقي): 9:30 صباحا، 9 يوليو 2013

## آلام النمو

من المتوقع أن يظل النمو منخفضا عند مستوى أعلى بقليل من 3% في عام 2013، كما كان الحال في عام 2012. ويقل هذا المعدل عما كان متوقعا في عدد إبريل 2013 من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، نظرا لعوامل أهمها ازدياد ضعف الطلب المحلي إلى حد كبير وتباطؤ النمو في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة الرئيسية، إلى جانب استمرار الركود لفترة أطول في منطقة اليورو. ولا تزال احتمالات انخفاض النمو العالمي عن التوقعات هي السائدة. فهناك مخاطر قديمة مستمرة، بينما ظهرت مخاطر جديدة أيضا، منها إمكانية تباطؤ النمو لفترة أطول في اقتصادات الأسواق الصاعدة، وخاصة بالنظر إلى مخاطر انخفاض النمو الممكن، وتباطؤ حركة الائتمان، وازدياد ضيق الأوضاع المالية إذا ما تمخض سحب الدفعة التشيطية المقدمة من السياسة النقدية في الولايات المتحدة إلى استمرار التحولات في اتجاه التدفقات الرأسمالية. وينبغي للاقتصادات المتقدمة الكبرى على وجه الخصوص أن تحافظ على مزيج السياسات الاقتصادية الكلية الداعمة، مع اعتماد خطط موثوقة لتحقيق مستوى من المديونية يمكن الاستمرار في تحمله على المدى المتوسط وإجراء إصلاحات لاستعادة سلامة الميزانيات العمومية واسترداد قنوات الائتمان. ويواجه العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تحدي المفاضلة بين السياسات الاقتصادية الكلية لدعم النشاط الضعيف والسياسات الرامية لاحتواء التدفقات الرأسمالية الخارجة. ويمكن أن تساعد الإصلاحات الهيكلية والاحترازية الكلية على تيسير هذه المفاضلة.

الشكل البياني 1: نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي (%، التغير من ربع سنة إلى آخر، محسوبا على أساس سنوي)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي

زاد تقلب الأسواق المالية على مستوى العالم في شهري مايو ويونيو الماضيين بعد فترة من الهدوء منذ الصيف الماضي. ففي الاقتصادات المتقدمة، زاد تقلب أسعار الفائدة الأطول أجلا والأسواق المالية. وفي بلدان الهامش في منطقة اليورو، اتسعت فروق العائد على السندات السيادية مرة أخرى بعد فترة من الانخفاضات المستمرة. أما اقتصادات الأسواق الصاعدة فقد كانت الأكثر تضررا بشكل عام، إذ أدت ارتفاعات أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة مؤخرا، والتي اقترنت بضعف النشاط الاقتصادي المحلي (راجع أدناه)، إلى بعض التدفقات الرأسمالية الخارجة، وانخفاضات أسعار الأسهم، وتساعد العائد على المستوى المحلي، وانخفاض سعر العملة.

وقد ارتفع النمو العالمي بدرجة طفيفة فحسب من معدل محسوب على أساس سنوي قدره 2.5% في النصف الثاني من 2012 إلى 2.75% في الربع الأول من 2013 (الشكل البياني 1)، بدلا من أن يزداد سرعة كما كان متوقعا وقت صدور عدد إبريل 2013 من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". وكان مرجع الأداء الضعيف إلى ثلاثة عوامل. الأول هو استمرار النمو المخيب للآمال في اقتصادات الأسواق الصاعدة الرئيسية، مما يعكس، بدرجات متفاوتة، اختناقات البنية التحتية وغيرها من القيود على الطاقة الإنتاجية، وتباطؤ نمو الطلب الخارجي، وتراجع أسعار السلع الأولية، وشواغل الاستقرار المالي، وكذلك ضعف الدعم الذي تقدمه السياسات في بعض الحالات. العامل الثاني هو أن الركود في منطقة اليورو كان أعمق من المتوقع، حيث تفاعل انخفاض الطلب مع ضعف الثقة



صندوق النقد الدولي

والميزانيات العمومية، فتفاقت الآثار على النمو وتأثير ضيق أوضاع المالية العامة والقطاع المالي. أما العامل الثالث فهو توسع الاقتصاد الأمريكي بوتيرة أبطأ وتأثر مسيرة التحسن في الطلب الخاص بعبء الانكماش الذي شهدته المالية العامة. وفي المقابل، كان النمو أقوى من المتوقع في اليابان، مدفوعا بالاستهلاك وصافي الصادرات.

وبالنسبة للتنبؤات، يُتوقع أن يرتفع النمو في الولايات المتحدة من 1.75% في عام 2013 إلى 2.75% في 2014 (الجدول 1). وتفترض التوقعات أن آلية تخفيض الإنفاق التلقائية ستظل سارية حتى عام 2014، وهي فترة أطول مما كان متوقعا، وإن كانت وتيرة التقشف المالي لا تزال بطيئة. وينبغي أن يظل الطلب الخاص قويا، نظرا لتزايد الثروة في قطاع الأسر تمشيا مع تعافي سوق الإسكان والأوضاع المالية التي لا تزال داعمة.

وفي اليابان، سيبلغ متوسط النمو 2% في عام 2013، ثم يتراجع بدرجة طفيفة إلى نحو 1.25% في عام 2014. ويعكس تحسن التوقعات في عام 2013 آثار السياسات التيسيرية مؤخرًا على مستوى الثقة وطلب القطاع الخاص، بينما تعكس التوقعات الأضعف قليلا لعام 2014 ضعف البيئة الاقتصادية العالمية.

وسيستمر الركود في منطقة اليورو في عام 2013، مع انكماش النشاط بنحو 0.5%. وسيرتفع النمو إلى أقل بقليل من 1% في عام 2014، وهو معدل أضعف مما أشارت التوقعات السابقة ويرجع في جانب منه إلى استمرار آثار القيود الموضحة آنفا والتأخر المتوقع في تنفيذ السياسات في مجالات أساسية، كما يرجع إلى آثار فترة الأساس المترتبة على تأخر التعافي في عام 2013.

### الجدول 1: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي (التغير % ما لم يذكر خلاف ذلك)

محموسيا على أساس سنوي مقارن									
من ربع عام رابع إلى آخر			الاختلاف عن توقعات عدد أكتوبر 2013 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي		التوقعات				
التوقعات	التقديرات	2012	2014	2013	2014	2013	2012	2011	
3.7	3.5	2.6	0.2-	0.2-	3.8	3.1	3.1	3.9	الناتج العالمي <sup>1</sup>
2.2	1.8	0.7	0.2-	0.1-	2.1	1.2	1.2	1.7	الاقتصادات المتقدمة
3.1	2.0	1.7	0.2-	0.2-	2.7	1.7	2.2	1.8	الولايات المتحدة
1.1	0.3	1.0-	0.1-	0.2-	0.9	0.6-	0.6-	1.5	منطقة اليورو
1.2	1.1	0.3	0.1-	0.3-	1.3	0.3	0.9	3.1	ألمانيا
0.6	0.5	0.3-	0.0	0.1-	0.8	0.2-	0.0	2.0	فرنسا
1.4	0.9-	2.8-	0.2	0.3-	0.7	1.8-	2.4-	0.4	إيطاليا
0.0	0.7-	1.9-	0.7-	0.0	0.0	1.6-	1.4-	0.4	إسبانيا
0.2	3.5	0.4	0.3-	0.5	1.2	2.0	1.9	0.6-	اليابان
1.7	1.1	0.2	0.0	0.3	1.5	0.9	0.3	1.0	المملكة المتحدة
2.4	2.0	1.0	0.2-	0.2	2.2	1.7	1.7	2.5	كندا
3.2	3.0	2.0	0.1-	0.1-	3.3	2.3	1.8	3.3	اقتصادات متقدمة أخرى <sup>2</sup>
5.6	5.6	5.0	0.3-	0.3-	5.4	5.0	4.9	6.2	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية <sup>3</sup>
2.5	3.6	0.8	0.0	0.0	2.8	2.2	1.4	5.4	أوروبا الوسطى والشرقية
2.9	3.3	1.3	0.4-	0.6-	3.6	2.8	3.4	4.8	كومنولث الدول المستقلة
2.5	3.6	2.0	0.5-	0.9-	3.3	2.5	3.4	4.3	روسيا
...	...	...	0.3-	0.0	4.3	3.5	3.3	6.1	ما عدا روسيا
7.0	7.0	6.9	0.3-	0.3-	7.0	6.9	6.5	7.8	آسيا النامية
7.6	7.9	7.9	0.6-	0.3-	7.7	7.8	7.8	9.3	الصين
6.6	6.0	3.0	0.1-	0.2-	6.3	5.6	3.2	6.3	الهند <sup>4</sup>

5.1	5.5	9.1	0.2	0.3-	5.7	5.6	6.1	4.5	مجموعة آسيان- <sup>5</sup>
3.5	2.9	2.8	0.5-	0.4-	3.4	3.0	3.0	4.6	أمريكا اللاتينية والكاريبي
3.5	2.6	1.4	0.8-	0.5-	3.2	2.5	0.9	2.7	البرازيل
2.4	3.6	3.3	0.2-	0.5-	3.2	2.9	3.9	3.9	المكسيك
...	...	...	0.0	0.1-	3.7	3.1	4.4	3.9	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
...	...	...	0.2-	0.4-	5.9	5.1	4.9	5.4	إفريقيا جنوب الصحراء <sup>5</sup>
3.0	2.3	2.3	0.4-	0.8-	2.9	2.0	2.5	3.5	جنوب إفريقيا
<i>للتذكير</i>									
1.3	0.7	0.6-	0.1-	0.1-	1.2	0.1-	0.2-	1.7	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
...	...	...	0.1	0.1-	3.7	3.0	4.5	4.0	الاتحاد الأوروبي
3.1	2.8	1.8	0.2-	0.1-	3.2	2.4	2.4	2.9	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف القائمة على السوق
...	...	...	0.1	0.5-	5.4	3.1	2.5	6.0	<b>حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)</b>
...	...	...	0.1	0.8-	4.3	1.4	1.1	4.7	الواردات
...	...	...	0.0	0.2-	7.3	6.0	5.0	8.7	الاقتصادات المتقدمة
...	...	...	0.2	0.4-	4.7	2.4	2.0	5.6	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
...	...	...	0.2-	0.5-	6.3	4.3	3.6	6.4	الصادرات
...	...	...	0.2	0.4-	4.7	2.4	2.0	5.6	الاقتصادات المتقدمة
...	...	...	0.2-	0.5-	6.3	4.3	3.6	6.4	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
<b>أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)</b>									
<b>النفط<sup>6</sup></b>									
3.8-	4.1-	1.2-	0.2	2.4-	4.7-	4.7-	1.0	31.6	غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الصادرات السلعية العالمية)
2.3-	4.5-	1.2	0.0	0.9-	4.3-	1.8-	9.9-	17.9	أسماع المستهلكين
2.1	1.6	1.8	0.0	0.1-	1.9	1.5	2.0	2.7	الاقتصادات المتقدمة
4.9	5.4	5.2	0.1-	0.1	5.5	6.0	6.1	7.1	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية <sup>3</sup>
<b>سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (%)<sup>7</sup></b>									
...	...	...	0.1	0.0	0.7	0.5	0.7	0.5	على الودائع بالدولار الأمريكي
...	...	...	0.1-	0.0	0.4	0.2	0.6	1.4	على الودائع باليورو
...	...	...	0.1	0.0	0.3	0.3	0.3	0.3	على الودائع بالين الياباني

ملحوظة: يُفترض بقاء أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ثابتة عند مستوياتها السائدة في الفترة من 6 مايو إلى 3 يونيو 2013. وعندما لا تذكر البلدان بالترتيب الأبجدي، يكون الترتيب قائما على حجمها الاقتصادي. والبيانات ربع السنوية المجمعة معدلة لاحتساب أثر التغيرات الموسمية.

<sup>1</sup> التقديرات والتوقعات ربع السنوية تضم 90% من الأوزان العالمية المحسوبة على أساس تعادل القوى الشرائية.

<sup>2</sup> ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

<sup>3</sup> التقديرات والتوقعات ربع السنوية تشمل حوالي 80% من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

<sup>4</sup> بالنسبة للهند، يعرض عدد يوليو 2013 من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي" جميع البيانات والتنبؤات (الربع السنوية والسنوية) على أساس السنة المالية، بينما عرض عدد إبريل 2013 من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" هذه البيانات على أساس السنة التقويمية. غير أن الفرق بين توقعات النمو في عدد إبريل 2013 من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" وتوقعات النمو الحالية للفترة 2013-2014 قد تم تعديله في حالة الهند لتصبح قائمة على أساس السنة المالية.

<sup>5</sup> إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وفيت نام.

<sup>6</sup> متوسط بسيط لأسعار النفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة ودبي وغرب تكساس الوسيط. وكان متوسط سعر البرميل بالدولار الأمريكي 105.01 دولارا للبرميل في عام 2012؛ و يبلغ السعر المفترض حسب أسواق العقود الآجلة 100.09 دولارا أمريكيا في عام 2013 و 95.36 دولارا في عام 2014.

<sup>7</sup> السعر لسته شهور بالنسبة للولايات المتحدة واليابان، وثلاثة شهور بالنسبة لمنطقة اليورو.

وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، من المتوقع للنمو أن يسجل انخفاضا طفيفا قدره حوالي ربع نقطة مئوية عن المتوقع في عدد إبريل 2013 من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، ليصل إلى 5% في 2013 وحوالي 5.5% في 2014. وتعكس هذه التوقعات تراجع الاحتمالات لكل المناطق. ففي الصين، سيسجل متوسط النمو 7.75% في 2013-2014، بانخفاض قدره 0.25 و 0.5 نقطة مئوية في عامي 2013 و 2014، على التوالي، مقارنة بتنبؤات إبريل 2013. وفي بقية بلدان "بريكس" (وهي البرازيل وروسيا والهند وجنوب إفريقيا) تم تخفيض التنبؤات أيضا بما يتراوح بين 0.25 و 0.75 نقطة مئوية. وقد ضعفت الاحتمالات لكثير من البلدان المصدرة للسلع الأولية أيضا (ومنها المصدرون الأعضاء في مجموعة "بريكس") نظرا لانخفاض أسعار هذه السلع. وسيزداد ضعف النمو في إفريقيا جنوب الصحراء، مع معاناه بعض اقتصاداتها الكبرى (نيجيريا وجنوب نيجيريا) من مشكلاتها المحلية وزيادة ضعف الطلب الخارجي. ولا يزال النمو ضعيفا في بعض اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب صعوبة الفترة الانتقالية على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

وإجمالاً، سيتعافى النمو العالمي مرتفعا من أعلى بقليل من 3% في عام 2013 إلى 3.75% في 2014، بانخفاض قدره حوالي 0.25% للعامين مقارنة بتوقعات إبريل 2013.

ولا تزال مخاطر التطورات السلبية القديمة والجديدة تسود الآفاق المتوقعة. فبالرغم من أن مخاطر الأحداث المتطرفة المحدقة قد تراجعت في الاقتصادات المتقدمة، سيتطلب الأمر تدابير إضافية لإبعاد احتمالات تحققها، بما في ذلك رفع الحد الأقصى المقرر للمديونية الأمريكية في الوقت المناسب واستمرار اتخاذ السلطات كل الإجراءات اللازمة في منطقة اليورو للحد من التشتت المالي والتصدي له. وفي المقابل، زادت مخاطر تباطؤ النمو لفترة أطول في اقتصادات الأسواق الصاعدة، نظرا لآثار المطولة لقيود الطاقة الإنتاجية المحلية، وتباطؤ النمو الائتماني، وضعف الظروف الخارجية.

وتفترض التنبؤات أن زيادة تقلب الأسواق المالية مؤخرا وما صاحبها من زيادات في عائد السندات سوف تتراجع جزئيا، حيث يعكس معظمها عملية لا تتكرر لحساب المخاطر بسبب تغير آفاق النمو لاقتصادات الأسواق الصاعدة وعدم اليقين المؤقت بشأن الخروج من مرحلة التنشيط المستمر من السياسة النقدية في الولايات المتحدة. غير أن تحول اتجاه التدفقات الرأسمالية يمكن أن يستمر في اقتصادات الأسواق الصاعدة كما يمكن أن ينخفض النمو إذا ما أدت مواطن الضعف الأساسية إلى تحولات إضافية في المحافظ، وزادت معدلات العائد، واستمر ارتفاع درجة التقلب.

### سياسات توليد النمو القوي

مع ضعف احتمالات النمو وظهور مخاطر جديدة، تظهر تحديات جديدة أمام النمو والعمالة على مستوى العالم، وكذلك إعادة التوازن في النمو العالمي. وينبغي أن يعمل صناع السياسات في كل مكان على تكثيف الجهود لضمان تحقيق النمو القوي.

وكما أكدت أعداد سابقة من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، ينبغي أن تنتهج الاقتصادات المتقدمة الرئيسية مزيجا من السياسات الداعمة للنمو على المدى القصير، يركز على خطط موثوقة متوسطة الأجل للوصول بالدين إلى مستويات يمكن الاستمرار في تحملها. وسيؤدي هذا أيضا إلى إجراء تصحيح مالي أكثر تدرجا على المدى القصير. ومع التضخم المنخفض والركود الاقتصادي الكبير، ينبغي أن تستمر الدفعة التنشيطية المستمدة من السياسات إلى أن يزداد رسوخ التعافي الاقتصادي. وينبغي احتواء الآثار الجانبية السلبية المحتملة عن طريق السياسات التنظيمية وسياسات السلامة الاحترازية الكلية. وسيساعد على تخفيف التقلب في الأسواق المالية العالمية أن يكون الإفصاح واضحا عن الخروج من مرحلة التنشيط النقدي في نهاية المطاف. وهناك حاجة لمزيد من التقدم في إعادة هيكلة القطاع المالي وإصلاحه من أجل إعادة رسملة الميزانيات العمومية المصرفية وإعادة هيكلتها، وتحسين انتقال التغيرات في السياسة النقدية.

وفي منطقة اليورو، ينبغي إجراء مراجعة للأصول المصرفية لتحديد الأصول المتعثرة ومقدار رأس المال اللازم، بدعم من إعادة الرسملة المباشرة من خلال "آلية الاستقرار الأوروبي" إذا تطلب الأمر. وبناء على الاتفاقات التي تمت مؤخرا، ينبغي لصناع السياسات أن يعملوا أيضا على إقامة اتحاد مصرفي أكثر اكتمالا، بما في ذلك من خلال آلية موحدة قوية للتسويات. ومن الضروري أيضا اعتماد سياسات للحد من التشتت في الأسواق المالية، ودعم الطلب، وإصلاح أسواق العمل والمنتجات، حتى يتعزز النمو ويزداد توفير فرص العمل.

وهناك تفاوت بين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من حيث مرحلة الدورة الاقتصادية ومواطن الضعف القائمة، لكن آفاق عودة السياسة النقدية للوضع الطبيعي في الولايات المتحدة واحتمال تحول مسار التدفقات الرأسمالية أديا إلى ظهور بعض المفاضلات الضرورية على مستوى السياسات. فمخاطر انخفاض الناتج الممكن إلى أقل من المستوى المتوقع في بعض الاقتصادات تشير إلى احتمال ضيق المساحة المتاحة أمام سياسة المالية العامة مقارنة بالتقديرات السابقة. ويمكن أن يكون التيسير النقدي خط الدفاع الأول في مواجهة مخاطر التطورات السلبية، إذ يُتوقع للنمو أن يسجل بعض الانخفاض في بعض الاقتصادات بوجه عام. غير أن أسعار الفائدة الأساسية الحقيقية منخفضة بالفعل، والتدفقات الرأسمالية الخارجة والآثار السعريّة الناتجة عن انخفاض أسعار الصرف قد يؤديان إلى منع المزيد من التيسير. ومع زيادة ضعف احتمالات النمو وما يمكن أن يظهر من مشكلات موروثّة بعد فترة مطولة من النمو الائتماني السريع، يجب أن يكون إطار السياسات جاهزا للتعامل مع زيادة المخاطر التي يحتمل أن تواجه الاستقرار المالي. وبينما يمكن لسياسات الاقتصاد الكلي أن تدعم هذه الجهود، ينبغي أن تكون سياسات الإشراف التنظيمي والسلامة الاحترازية هي الأدوات الأساسية.

وأخيرا، يجب تدعيم التدابير المذكورة بإصلاحات هيكلية في جميع الاقتصادات الرئيسية لزيادة النمو العالمي ودعم إعادة التوازن العالمي. وكما هو الحال من قبل، ينطوي هذا على تدابير لزيادة الاستهلاك على نحو مستمر (الصين) والاستثمار (ألمانيا) في البلدان المحققة للفوائض وكذلك تدابير لتحسين التنافسية للبلدان التي تسجل عجزا.